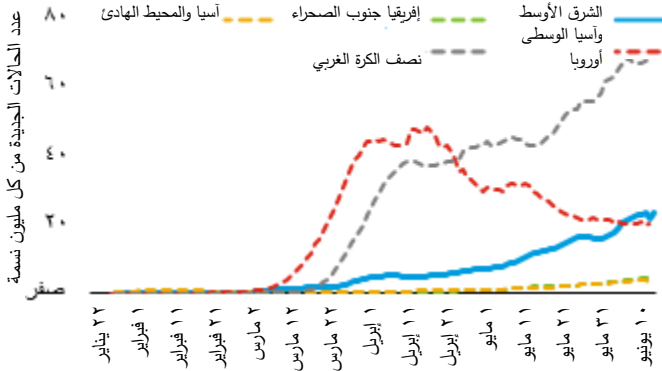


الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

الشكل البياني ١- الحالات الجديدة من الإصابة بمرض كوفيد-١٩

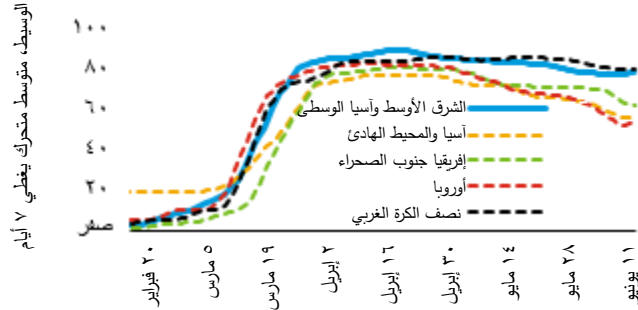
(متوسط متحرك يغطي ٧ أيام)



المصادر: مركز جامعة جونز هوبكنز لعلوم وهندسة النظم؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢- مؤشر جامعة أكسفورد لصرامة الاستجابة الحكومية*

(صفر - ١٠٠ = الاستجابة الأشد صرامة)



المصادر: دراسة (Hale, Webster, Petherick, Phillips, and Kira (2020)؛ وأداة جامعة أكسفورد لتتبع الاستجابة في مواجهة كوفيد-١٩؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وكان للتدابير الضرورية التي اتخذت لاحتواء الفيروس تأثير قوي على النشاط الاقتصادي. فتراجعت حرية الحركة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - مقيسة بمؤشر غوغل لاتجاهات حرية الحركة - بنفس مقدار تراجعها في منطقتي أوروبا ونصف الكرة الغربي، وسجل كلاهما أعدادا أكبر بكثير من الحالات. وكان الهبوط الكبير في النشاط واضحا كذلك في مؤشرات مديري المشتريات على مستوى العديد من البلدان في إبريل، برغم

جاء رد فعل منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى سريعا إزاء جائحة كوفيد-١٩ العالمية فاتخذت إجراءات صارمة أنقذت الكثير من الأرواح. ومع ذلك، كان لهذه السياسات تأثير كبير أيضا على النشاط الاقتصادي المحلي. ومع شروع العديد من بلدان المنطقة في إعادة فتح اقتصاداتها خلال الأسابيع الماضية، وتحسن النشاط مؤخرا، ربما نشأت مخاطر من تزايد أعداد المصابين بالمرض. وازدادت التأثيرات المعاكسة بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط مقترنا بتخفيض الإنتاج في البلدان المصدرة للنفط واضطراب التجارة والسياحة. ونتيجة لذلك، يُتوقع حاليا بلوغ النمو في المنطقة -٤,٧٪ في ٢٠٢٠، أي أقل بنقطتين مئويتين عما كان متوقعا في إبريل ٢٠٢٠. ويهيمن على الآفاق مستوى مرتفع أكثر من المعتاد من عدم اليقين حول مدى استمرارية الجائحة وتأثيرها على إغلاق الشركات، وما ينتج عنها من مخاطر التطورات السلبية (بما فيها القلاقل الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي)، واحتمالات تقلب أسواق النفط العالمية مجددا. وستظل الجائحة تختبر قدرات النظم الصحية والصلابة الاقتصادية للبلدان المختلفة. وبينما لا يزال ضمان قوة النظم الصحية يشكل أولوية عاجلة، ينبغي أن تركز الحكومات كذلك على دعم التعافي وتأسيس نظم قوية من شبكات الأمان الاجتماعي وتوجيهها بدقة لمستحقيها. ومع انحسار الجائحة، ينبغي أن تسهل البلدان التعافي بتيسير عمليات إعادة توزيع العمالة والموارد، حسب الحاجة، بينما تستأنف ضبط أوضاع المالية العامة بالتدرج وتعيد بناء الهوامش الوقائية للسياسات. ويمكن أن يكون للدعم متعدد الأطراف دور رئيسي في مساعدة البلدان على التغلب على هذه الصدمات.

تأثير الجائحة

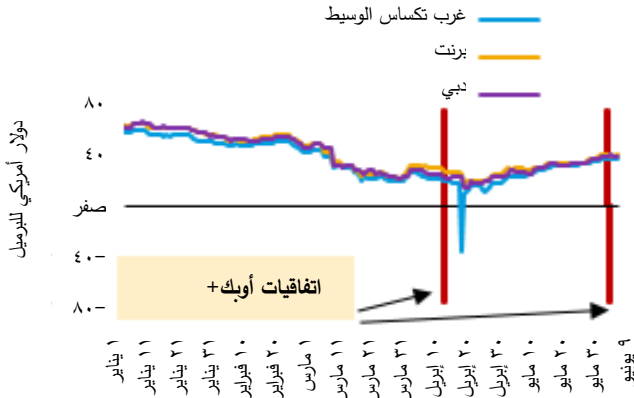
لا يزال فيروس جائحة كوفيد-١٩ ينتشر عبر منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (الإطار ١، الشكل البياني ١)، وإن كان بعض البلدان قد بدأ بتخفيف القيود تدريجيا (الشكل البياني ٢). وقد جاء رد فعل المنطقة سريعا، فاتخذت إجراءات احتوائية صارمة نسبيا، وإن كانت أقل صرامة في الدول الهشة. وتمكنت المنطقة كذلك من احتواء حالات الوفيات المرتبطة بالجائحة نسبيا.

أعدت هذا التقرير جويس وونغ، بمساعدة من أولريمي أكين-أولوغبادي. وبلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تضم: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن (البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان)؛ وأفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والصومال والسودان وسوريا وتونس (البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان)؛ وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان (البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى)؛ وأرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان (البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى).

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

أكثر تدرجا من التنبؤات السابقة، وهو ما يتماشى مع ضعف التعافي العالمي.

الشكل البياني ٤ - أسعار النفط الفورية المرجعية (٢٠٢٠)



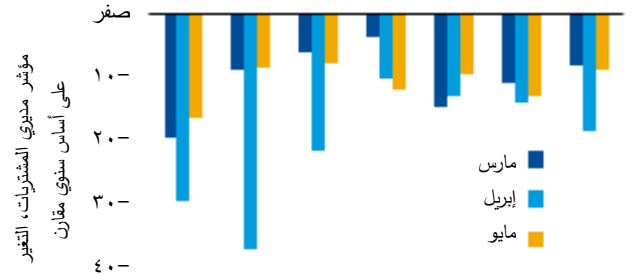
المصادر: مؤسسة Bloomberg L.P.

ملحوظة: أوبك+ تعني منظمة البلدان المصدرة للنفط والبلدان الرئيسية الأخرى المنتجة للنفط.

وكان شهر مارس قد شهد تحولات مفاجئة في اتجاه تدفقات رؤوس الأموال من الأسواق الصاعدة بوجه عام، فخرج من المنطقة ما يُقدَّر بما يتراوح بين ٦ مليارات و ٨ مليارات دولار من تدفقات الحافظة. وبرغم ذلك، ربما كان الحجم الفعلي للتدفقات الخارجة أكبر من ذلك، نظرا لأن البيانات الرسمية غير متاحة بعد. وتحسن الشعور السائد في السوق منذ ذلك الوقت انعكاسا في جانب كبير منه للإجراءات السريعة والواسعة النطاق التي اتخذتها السلطات النقدية والمالية في الاقتصادات المتقدمة. واستطاعت البلدان ذات المراتب الائتمانية العالية في المنطقة (المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة) أن تحافظ على قدرتها على النفاذ إلى الأسواق، مع طرح إصدارات جديدة كبيرة في أسواق رأس المال الدولية خلال الشهر الأخيرة، بينما البلدان المُصدرة ذات المراتب الائتمانية الأقل مثل البحرين ثم مصر في وقت أقرب، طرحت كذلك إصدارات جديدة في الأسواق الأولية، وإن كانت بتكلفة أعلى. وبالفعل، فالإصدارات السيادية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تشكل غالبية الإصدارات السيادية في الأسواق الصاعدة منذ نهاية مارس (ما يزيد على ٦٠٪). وتقلصت فروق العائد بالدولار في السوق الثانوية على مستوى المنطقة، وإن كانت لا تزال مرتفعة، بينما يبدو أن ضغوط السوق قد خفت على العملات في المنطقة. وظلت معدلات نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص وودائعه مستقرة عموما حتى إبريل، برغم أن الائتمان أخذ يتراجع منذ منتصف العام الماضي. ومع ذلك، برغم ما يبدو من صلابة الأجهزة المصرفية في المنطقة وتمتعها بمستويات

ملاحظة بعض العلامات المؤقتة على التعافي في مايو (الشكل البياني ٣). وفي وقت أقرب، كانت بلدان المنطقة التي فرضت من قبل سياسات عزل أشد صرامة قد بدأت كذلك تخفف القيود بالتدرج (الجزائر والبحرين وجورجيا وإيران والأردن وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ولبنان وباكستان والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان).

الشكل البياني ٣ - مؤشر مديري المشتريات (مجموع الاقتصاد، معدلة موسميا)



المصادر: مؤسسة IHS Markit؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

كذلك أدى تزامن هبوط النشاط الاقتصادي على مستوى العالم إلى تقلص النشاط التجاري، واضطراب سلاسل الإمداد، وانهايار السياحة وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج - وتشكل هذه التحويلات حوالي ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي للدول الهشة والبلدان المتأثرة بالصراعات في المنطقة. وبينما بيانات الفترة الحالية غير متاحة بعد، كانت التغييرات في معدلات البطالة بالمنطقة خلال الأزمات السابقة عادة متدنية (كما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية)، وهو ما يرجع في جانب منه إلى هيمنة وظائف القطاع العام الأمانة نسبيا.

وتضررت المنطقة بشدة كذلك من صدمة النفط (الشكل البياني ٤). وكانت اتفاقيات منظمة البلدان المصدرة للنفط والبلدان الرئيسية الأخرى المنتجة للنفط (أوبك+) منذ مارس وإبريل (وتوسيعها لاحقا)، إلى جانب انخفاض إنتاج النفط الصخري الأمريكي والتحسين في توقعات السوق مؤخرا مع إعادة فتح الاقتصادات، قد نجحت جميعا في تحقيق استقرار أسعار النفط، والتي عوضت نصف خسائرها منذ نهاية ٢٠١٩، وإن كانت لا تزال أقل بكثير من مستوياتها قبل جائحة كوفيد-١٩. ومع ذلك، فتخفيض الإنتاج بكميات أكبر من المتوقع حسب اتفاقيات أوبك+ وانخفاض أسعار النفط سيكون لهما تأثير سلبي على الصادرات. وكان لهذين العاملين تأثير أقوى من المتوقع على النشاط في النصف الأول من ٢٠٢٠، بينما يتوقع تحقيق التعافي بوتيرة

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

معظم الاستجابات الإضافية للسياسات على توسيع حزم الدعم من المالية العامة، وخاصة من خلال تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتأجيل الضرائب ضمن أطر زمنية محددة، وتأجيل المواعيد النهائية لسدادها، ومنح إعفاءات ضريبية مؤقتة على المرافق (جيبوتي وإيران وباكستان)، مع إجراء تغييرات طفيفة على مستوى السياسة النقدية.

وتضمنت إجراءات الحماية الاجتماعية في المنطقة، وهي الأداة الرئيسية لزيادة النفقات غير المرتبطة بالصحة، برامج التحويلات النقدية والعينية (التي يستخدمها أكثر من ثلثي البلدان)، والإجازات مدفوعة الأجر، وإعانات البطالة، ودعم الأجور. واستُخدمت كذلك وسائل مثل دعم فواتير المرافق، والإعفاءات الضريبية المؤقتة للسلع الضرورية، والإعفاءات الضريبية المؤقتة على نطاق واسع (أذربيجان والبحرين ومصر وجورجيا وإيران والمغرب وباكستان والمملكة العربية السعودية وطاجيكستان)، كما فُتحت خطوط ائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جيبوتي وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان). ومُنح كثير من التحويلات لمرة واحدة أو ضمن أطر زمنية محددة وبدأ تنفيذها مع بدء الجائحة.

ونظرا للمستويات المرتفعة من الأنشطة غير الرسمية في بعض البلدان، استُخدمت الوسائل التكنولوجية المحمولة في توصيل الدعم النقدي وتحديد المستفيدين. واستحدثت المغرب آلية للمدفوعات الإلكترونية المحمولة من أجل توزيع التعويضات على العاملين في القطاعات غير الرسمية المسجلين عبر الإنترنت، بينما طبقت تونس نظام المحفظة الرقمية الذي يسمح للمستفيدين باستلام التحويلات وصرفها عن طريق الهواتف المحمولة. ويستخدم كل من باكستان والأردن شبكة الإنترنت في تسجيل المستفيدين والتحقق من أهليتهم، مع تسهيل دفع الأموال بالوسائل الإلكترونية.

وبعد إجراء تخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة الأساسية في مارس وإبريل (الشكل البياني ٦)، احتفظ معظم البلدان بموقف نقدي تيسيري، بينما مرونة أسعار الصرف ساعدت على استيعاب جزء من الصدمة في بعض البلدان. فخُفِّضت أسعار الفائدة الأساسية في ١٦ بلدا (يعتمد نصفها تقريبا نظام سعر الصرف المربوط) بنحو ١٥٠ نقطة أساس في المتوسط (تماشيا مع الاحتياطي الفيدرالي)؛ وجاءت أبرز التخفيضات في باكستان ومصر حيث بلغت ٥٢٥ نقطة أساس و ٣٠٠ نقطة أساس، على التوالي، وخفضت باكستان سعر الفائدة لديها بمقدار ١٠٠ نقطة أساس إضافية في أواخر يونيو. وقامت تسعة بنوك مركزية في المنطقة (أرمينيا وجورجيا والأردن والمغرب والمملكة العربية السعودية وطاجيكستان وتونس والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان) بخص ما يزيد على ٤٠ مليار دولار في نظمها المالية لدعم السيولة. وسمح العديد من البلدان لسعر الصرف بالعمل كوسيلة

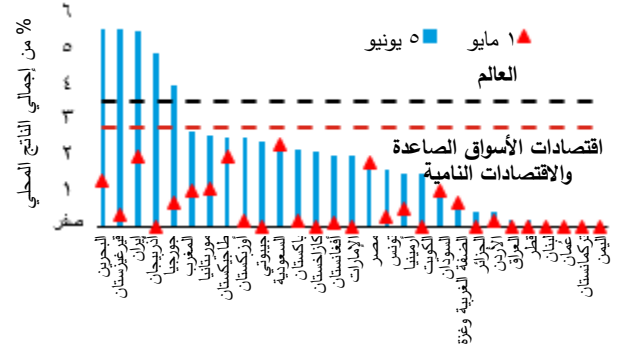
جيدة من الرسملة، هناك جيوب من مواطن الضعف الموجودة قد تسفر عن تزايد القروض المتعثرة إذا طال أمد الأزمة وتركت آثارا اقتصادية غائرة دائمة.

استجابات السياسات المباشرة

ركزت استجابات السياسات المباشرة للسلطات على تخصيص الموارد للرعاية الصحية، ودعم الأسر محدودة الدخل والقطاعات الاقتصادية الأشد تضررا، وضمان توافر السيولة.

وأُعلنت مجموعة من التدابير المالية منذ بدء الجائحة بلغت في المتوسط أكثر من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٥)، مع توجيه حوالي ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي مباشرة لتمويل الإجراءات الصحية. وتضمنت هذه التدابير في المجال الصحي، الإنفاق على التوريدات وأجور العاملين ودعمت التدخلات غير الدوائية كالحجر الصحي للمسافرين والأفراد المشتبه في إصابتهم بالمرض، وكذلك إعداد طرق تتبع المخالطين (الأردن وموريتانيا).

الشكل البياني ٥ - الدعم من المالية العامة استجابة لأزمة كوفيد-١٩

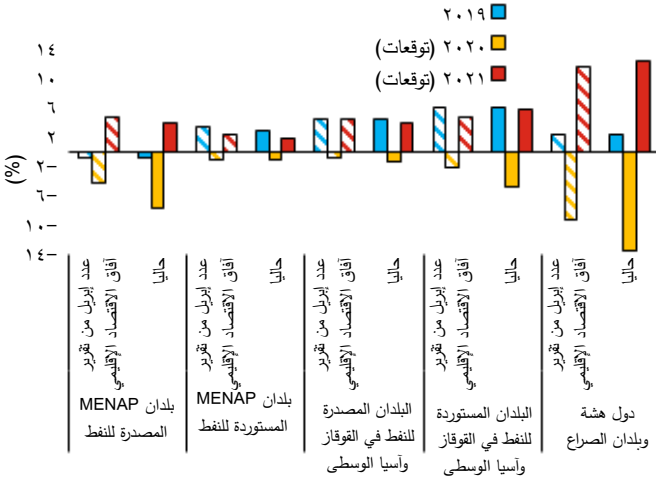


المصادر: أداة صندوق النقد الدولي لتتبع السياسات في مواجهة كوفيد-١٩، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير البيانات إلى نسخة أداة تتبع السياسات من إعداد الفرق القطرية في صندوق النقد الدولي.
العالم واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على أساس المتوسطات الإقليمية.

وكان متوسط حجم مجموعة التدابير في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالفعل أصغر من أي منطقة أخرى في العالم، مما يعكس ضيق الحيز المتاح أمام السياسات على مستوى البلدان المستوردة للنفط والدعم الحكومي الكبير الموجود للاقتصاد في معظم البلدان المصدرة للنفط. ففي نحو نصف هذه البلدان، توافر التمويل لهذه التدابير من خلال إعادة تخصيص النفقات أو باتخاذ إجراءات على جانب الإيرادات. ومنذ نهاية إبريل، انصب تركيز

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

الشكل البياني ٧- نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

وبرغم السياسات الداعمة، يبدو تعديل توقعات النمو مرتبطاً بالإغلاق العام وحرية الحركة. والبلدان التي طبقت أشد إجراءات الإغلاق العام صرامة أو سجلت أدنى مستويات الحركة في أماكن العمل (مقاسة بمؤشر غوغل) شهدت كذلك تعديلات أكبر في توقعات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منذ صدور عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" (الكويت وجمهورية قيرغيزستان وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وتسجل البلدان المصدرة للنفط هذا التراجع كذلك في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ومع هذا، تحيط أجواء كثيفة غير عادية من عدم اليقين بهذه التنبؤات وبسرعة التعافي بعد ذلك.

وفي ظل توقعات تقلص الناتج بنسبة ١٣٪، في المتوسط، في ٢٠٢٠ (مقارنة بمتوسط نمو بلغ ٢,٦٪ في ٢٠١٩)، تشير التوقعات إلى أن البلدان الهشة وبلدان الصراعات ستسجل ترجعا كبيرا في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي — من ٢٩٠٠ دولار في ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى حوالي ٢٠٠٠ دولار في ٢٠٢٠. ويمثل ذلك هبوطا حادا سيفضي إلى تفاقم التحديات الاقتصادية والإنسانية الموجودة ويزيد من مستويات الفقر المرتفعة بالفعل.

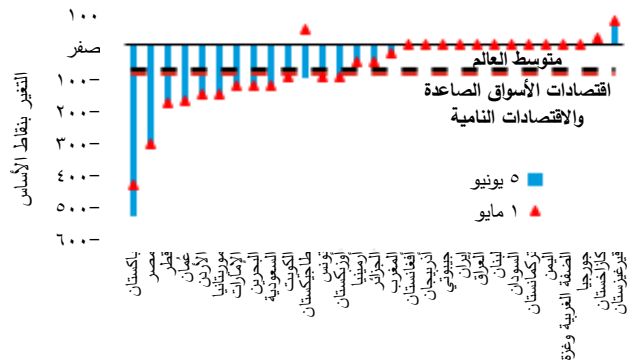
وعلى مستوى كل منطقة على حدة:

- النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من المتوقع أن يبلغ -٧,٣٪ في ٢٠٢٠، ليرتد إلى ٣,٩٪ في ٢٠٢١. وخفض التوقعات بشكل كبير

لامتنصاص الصدمات (أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان والمغرب وباكستان) واقترب ذلك في بعض الحالات بعمليات تدخل في السوق (جورجيا وباكستان). وإضافة إلى ذلك، لجأت تسعة بلدان أخرى في المنطقة إلى التدخل في سوق الصرف، وكان ذلك أكثر من أي منطقة أخرى، مما يرجع على الأرجح إلى اعتماد معظمها لنظم سعر الصرف المربوط.

الشكل البياني ٦- تعديل سعر الفائدة الأساسي

(منذ نهاية ٢٠١٩)



المصادر: أداة صندوق النقد الدولي لتتبع السياسات في مواجهة كوفيد-١٩، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير البيانات إلى أداة تتبع السياسات من إعداد الفرق القطرية في صندوق النقد الدولي. وبيانات العالم واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على أساس المتوسطات الإقليمية.

آفاق أضعف

نظرا لهذه التأثيرات المعاكسة المحلية والخارجية، وبرغم الإجراءات على صعيد السياسات، يُتوقع انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بمقدار ٤,٧٪ في ٢٠٢٠، أي أقل بنقطتين مؤبوتين عن توقعات عدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي*، وهو ما يتسق مع تعديلات توقعات النمو العالمي على مدار هذه الفترة (الشكل البياني ٧). ويُعزى معظم هذه التغييرات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، حيث يُتوقع أن يكون النمو في ٢٠٢٠ أقل بنقطتين مؤبوتين مما كان متوقعا في إبريل، انعكاسا لضعف النشاط في البلدان المصدرة للنفط. وعلى عكس ذلك، حُفِضت التوقعات للنمو في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بمقدار ٥,٠ نقطة مئوية فقط، انعكاسا لاستجابة السياسات بقوة أكبر في بعض البلدان وتخفيض الإنتاج النفطي بكميات أقل مما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ٢٠٢٠ سيبلغ -٤,٦٪، انعكاسا لمزيج من التأثير الاقتصادي الأسوأ من المتوقع نتيجة لإجراءات الإغلاق العام المرتبطة بالجائحة، وضعف التجارة، وانهايار النشاط السياحي (جورجيا)، والهبوط الحاد في تحويلات العاملين في الخارج (جمهورية فيرغيزستان)، وخاصة من روسيا. وتشير التوقعات كذلك إلى أن البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ستشهد تباطؤا أعمق بعض الشيء (-١,١٪ مقابل -٠,٨٪) في ٢٠٢٠، لكنه سيكون أقل بكثير من تخفيض التوقعات للبلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. ويرجع هذا الأمر إلى سرعة وقوة استجابة المنطقة في التصدي للأزمة (أذربيجان وكازاخستان)، وتخفيض إنتاج النفط بنسب أقل بموجب اتفاقيات أوبك+، وتنوع اقتصاداتها بشكل أكبر. وعلاوة على ذلك، فارتفاع أسعار الذهب عاد بالنفع على البلدان المنتجة للسلع الأولية غير النفطية (كازاخستان وأوزبكستان)، بينما ازداد الناتج الزراعي في أوزبكستان بفضل حالة الطقس المواتية وتحرير الأسعار.

وفي ظل بيئة من ضعف الطلب، يُتوقع أن يظل التضخم منخفضا على مستوى المنطقة، ما عدا لبنان حيث ارتفع التضخم على أساس سنوي مقارنة إلى ٥,٦٪ في مايو، في ضوء فقدان العملة ثلثي قيمتها تقريبا برغم فرض ضوابط غير رسمية على رؤوس الأموال. ووسط تراجع إيرادات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج، وتخفيض توريدات النفط، تشير التوقعات إلى استمرار تراجع أرصدة الحساب الجاري في ٢٠٢٠، ولا سيما في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (-٥,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠ مقابل ٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩)، وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (-٦,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠ مقابل -١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩).

وعلى مستوى البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، يُتوقع تراجع رصيد المالية العامة في ٢٠٢٠ مقارنة بالرصيد في ٢٠١٩. وبينما يُتوقع تراجع أرصدة المالية العامة في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بنحو ١,٤ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي على مدار هذه الفترة (نتيجة لمجموعات التدابير المالية الأصغر حجما وإعادة تخصيص بعض الموارد)، سيكون التراجع على مستوى البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى أكبر بكثير، فسوف يبلغ نحو ٦ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي (حيث يتراجع في المتوسط من -١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩ إلى -٧,٣٪ من إجمالي

لهذه المجموعة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ (٣,١ نقطة مئوية و ٠,٨ نقطة مئوية، على التوالي، مقارنة بعدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي") يرجع إلى "الصدمة المزدوجة" من تقلبات أسعار النفط (وتخفيض العرض) وحالات الإغلاق العام المرتبطة بالجائحة. ويرجع تخفيض التوقعات لإجمالي الناتج المحلي النفطي إلى هبوط إنتاج النفط الخام بدرجة أكبر من المتوقع؛ وتشير التوقعات الآن إلى انخفاض إيرادات الصادرات النفطية بأكثر من ٢٧٠ مليار دولار في ٢٠٢٠ مقارنة بإيرادات ٢٠١٩. وحُفِضَت كذلك التوقعات بشأن إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في هذه الاقتصادات في ظل قواعد الكوثر في المنازل والإجراءات الأخرى لاحتواء فيروس كوفيد-١٩ التي تسبب اضطرابات أكبر من المتوقعة في قطاعات السياحة والضيافة والنقل وتجارة التجزئة.

• **أما البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان،** فالمنافع التي تجنيها من انخفاض أسعار النفط يقابل معظمها تعرُّل التجارة والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج وتشدد الأوضاع المالية العالمية وتداعياتها على الأوضاع الائتمانية المحلية التي تؤدي، إلى جانب إجراءات العزل، إلى إضعاف النمو. وبينما تشير التوقعات إلى أن نمو هذه المجموعة في ٢٠٢٠ لن يسجل تغيرا يُذكر عما كان متوقعا في إبريل (-١,١٪)، هناك فروق شاسعة بين كل بلد وآخر. وحُفِضَت توقعات النمو لعام ٢٠٢٠ في العديد من الاقتصادات (أفغانستان وجيبوتي والأردن والمغرب والسودان) لأن بطء النمو لدى الشركاء التجاريين من المتوقع أن يكون له تأثير أقوى عما كان متوقعا في السابق على صادرات الصناعات التحويلية والسياحة. وتعكس التوقعات كذلك تخفيض النمو خلال النصف الثاني من ٢٠٢٠ في مصر وباكستان، حيث خفض كلاهما توقعاته للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ (التي تبدأ في يوليو ٢٠٢٠) بنحو نقطة مئوية واحدة، نتيجة لأوجه الضعف في النصف الثاني من ٢٠٢٠. ولا تزال الأوضاع الاقتصادية تتعاقم في لبنان، وسط أزمة اقتصادية ومالية عامة، ويتوقع له انكماش ثنائي الرقم في ٢٠٢٠.

• **وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى** تشير التوقعات إلى أنها ستشهد انكماشاً أكثر حدة بعض الشيء في ٢٠٢٠ (-١,٥٪ مقابل -١٪) وتعافيا أضعف في ٢٠٢١ (٤,٤٪ مقابل ٤,٧٪)، مقارنة بتنبؤات إبريل. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى تخفيض التوقعات للبلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، حيث يُتوقع أن التغير في

ارتفاع عدم اليقين المحيط بالآفاق

ستخضع الآفاق الاقتصادية وميزان المخاطر في الفترة القادمة لتصاعد عدم اليقين المحيط بتطورات الجائحة ومدى استمرارها. وقد يكون تباطؤ النشاط أقل حدة مما في التنبؤات إذا، على سبيل المثال، توافر اللقاح في وقت أبكر من المتوقع أو إذا توصلت سلطات البلدان إلى طريقة للحفاظ على النشاط (والنظم الصحية) دون اللجوء إلى الإغلاق العام الصارم في مواجهة أي موجات لاحقة.

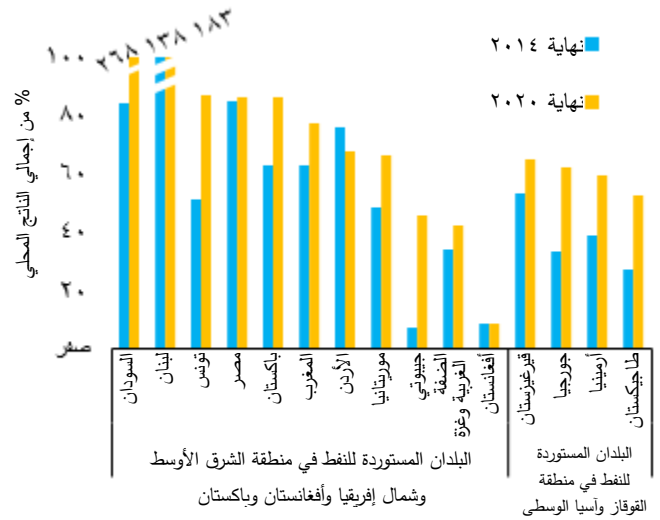
ومع هذا، تشير التوقعات إلى أن مخاطر التطورات السلبية هي التي ستسود.

- فيما يتعلق بالتأثير المباشر للجائحة، بينما بدأ العديد من بلدان المنطقة في إلغاء الإجراءات الصارمة ونتج تحسن في النشاط مؤخرًا، فمن شأن ارتفاع أعداد حالات الإصابة مؤخرًا أن يوقف هذه الاتجاهات. وبرغم أن المنطقة قد عانت حتى الوقت الراهن من خسائر بشرية محدودة نسبيًا، فحدوث موجات لاحقة يمكن أن يضع قدرات نظمها الصحية على المحك.
- ويمكن أن يفضي استمرار تراجع النشاط لفترة مطولة بسبب فرض إجراءات احتواء الفيروس مجددًا لتكرار الجائحة أو انتشار التداعيات عبر الحدود أو نظراً لضعف الطلب الخارجي إلى مخاطر من حالات إفلاس الشركات وإغلاقها. وربما أدى ذلك بدوره إلى مواصلة إضعاف التعافي، وتفاقم مستويات الفقر وعدم المساواة، ويفضي إلى آثار اقتصادية غائرة كبيرة.

- ومن شأن الآثار الغائرة التي ستظل باقية في سوق العمل إلى جانب تفاقم مستويات الفقر وعدم المساواة أن تفرض تحديات في تحقيق الاستقرار أمام حكومات المنطقة، ولا سيما بالنظر إلى ارتفاع مستوى البطالة في بعض البلدان. وعلاوة على ذلك، ربما اشتعلت القلاقل الاجتماعية مجددًا مع إلغاء إجراءات الإغلاق العام. ونتيجة لذلك، هذه المخاطر يمكن أن تزيد من الصعوبة أمام البلدان في سحب بعض الدعم الذي قدمته وقت الأزمة في ظل محدودية حيز السياسات وتزايد مواطن الضعف. ومن شأن هذا السيناريو أيضاً أن يدفع نحو دوامة معززة من المصاعب الاقتصادية والصراع في الدول الهشة.

الناتج المحلي في ٢٠٢٠) نتيجة لاستجابة السياسات بصورة أقوى في مواجهة كوفيد-١٩ في جورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان. وفي ظل معدلات العجز الكبيرة والأخذة في الارتفاع، تزداد المخاوف بشأن استدامة القدرة على تحمل الدين نظراً لما تشير إليه التوقعات الحالية من بلوغ مستويات الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، في المتوسط، ٩٥٪ من إجمالي الناتج المحلي بنهاية ٢٠٢٠ في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان و ٦١٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (الشكل البياني ٨).

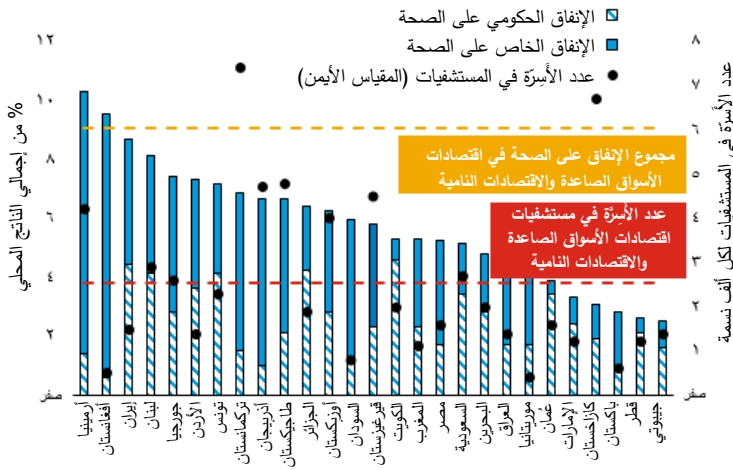
الشكل البياني ٨ - البلدان المستوردة للنفط: مجموع الدين الحكومي الكلي



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتتباين صورة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط: ففي حوالي نصف البلدان، اقترنت مجموعات تدابير السياسات بتعديل النفقات غير ذات الأولوية والإجراءات على جانب الإيرادات، مما أدى إلى تحسن أرصدة المالية العامة غير النفطية في ٢٠٢٠، مقارنة بأرصدة ٢٠١٩ (الجزائر والبحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية، وقد قامت المملكة بزيادة ضريبة القيمة المضافة بمقدار ثلاثة أضعاف). وعلى مستوى بقية بلدان المنطقة، تراجعت أرصدة المالية العامة غير النفطية في ٢٠٢٠ بمقدار ٤ نقاط مئوية في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي على امتداد نفس الفترة وسجلت معدلات التدهور الكبيرة كل من أذربيجان والكويت والإمارات العربية المتحدة. ويُتوقع أن تصبح أرصدة المالية العامة في وضع أسوأ بوجه عام في ٢٠٢٠، مقارنة بوضعها في ٢٠١٩.

الشكل البياني ٩- الإنفاق على الصحة وبنيتها التحتية



المصادر: منظمة الصحة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

أما البلدان التي لا تزال في مرحلة الإغلاق العام وكذلك التي بدأت تفتح اقتصاداتها بحرص، سيظل توفير السيولة مطلباً ضرورياً لدعم أداء الأسواق ومنع إضعاف أوضاع التمويل. وينبغي استخدام احتياطات رأس المال والسيولة الوقائية في البنوك، إذا كانت مرتفعة بما يكفي، لاستيعاب الخسائر وضغوط السيولة. وبصفة خاصة، يمكن تخفيف شروط رأس المال الوقائي لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية للحفاظ على الائتمان المصرفي. وإذا كانت البنوك تواجه صدمات كبيرة وطويلة الأمد (كاستمرار الجائحة، واستئناف إجراءات الإغلاق العام، مثلاً)، وكان هناك تأثير على كفاية رأس المال المصرفي، فينبغي لأجهزة الرقابة أن تتخذ إجراءات موجهة، منها أن تطلب إلى البنوك تقديم خطط معقولة لاستعادة رأس المال. ومن الأهمية بمكان أن تتوخى الأجهزة الرقابية الشفافية في الإفصاح عن المخاطر وأن توفر إرشادات واضحة في جميع مراحل هذه العملية. وفي مواجهة ضغوط السوق، فينبغي تطبيق أسعار الصرف المرنة كخط دفاع أول، حينما يكون ذلك ملائماً. ويمكن أن تقوم عمليات التدخل في سوق الصرف بدور في تخفيف التقلبات المفرطة. وفي أوضاع الأزمات أو شبه الأزمات، يمكن النظر في إجراءات إدارة تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، طالما أنها تشكل جزءاً من مجموعة تدابير على صعيد السياسات تُطَبَّق على نطاق أوسع ولفترة مؤقتة. وبوجه عام، فينبغي أن تستكشف السلطات خطط الطوارئ في حالة استمرار الجائحة لفترة أطول.

الدعم العالمي وإعادة بناء الاحتياطات الوقائية

من شأن المساعدة متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية من خلال شبكة الأمان المالي العالمية أن تسهم في تخفيف أثر صدمات التمويل. ويعمل

وفضلاً على مخاطر الجائحة، فإن استمرار تراجع أسعار النفط أو إنتاجه يمكن أن يؤدي إلى حدوث تقلص إضافي في الحيز المُتاح أمام السياسات للحركة في البلدان المصدرة للنفط ومن المحتمل أن يؤثر على الأجهزة المصرفية لهذه البلدان. وأي تشديد للأوضاع المالية يمكن أن يعقد مسألة تمديد ديون الشركات والكيانات السيادية في المنطقة (فتواجه هذه الكيانات ديوناً سيادية خارجية بقيمة ٢١ مليار دولار يحل أجل استحقاقها في النصف الثاني من ٢٠٢٠). وإذا طاللت مدة تعافي تحويلات العاملين في الخارج والسياحة (وهي مصادر رئيسية لتدفقات النقد الأجنبي إلى المنطقة) قد يفرض ذلك مخاطر على النمو والتمويل الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، فاحتمال تراجع العمالة الوافدة (التي تشكل ما يزيد على ٧٠٪ من القوى العاملة في بعض البلدان المصدرة للنفط) يمكن أن يضعف التعافي.

الحاجة إلى سياسات داعمة على المدى القصير

يتعين على الحكومات مواصلة العمل لضمان توفير الموارد الكافية للأنظمة الصحية ودعم قوتها وصلابتها بصرف النظر عن مرحلة تطور الجائحة التي يشهدها البلد المعني (الشكل البياني ٩). وبينما تواصل بلدان المنطقة إعادة فتح اقتصاداتها، فينبغي أن يركز صناع السياسات كذلك على تسهيل التعافي. وسوف يقتضي ذلك التدرج في سحب بعض وسائل الدعم الطارئ، والمساعدة على إعادة توزيع العاملين بعيداً عن القطاعات التي تتطلب احتكاكاً مكثفاً مثل السياحة - إذا لزم الأمر، من خلال دعم التوظيف وإعادة التدريب وتخفيف أوجه الجمود في سوق العمل وإزالة الحواجز التي تعوق دخولها - مع معالجة مشكلات تزايد مستويات الفقر وعدم المساواة. وينبغي أن يكون الخروج من الدعم الطارئ تدريجياً لضمان عدم فقدان مصادر الدخل فجأة وتجنب حالات الإفلاس بينما الاقتصاد آخذ في التعافي. وتسهيل إعادة توزيع العمالة سيتطلب كذلك وضع أطر وآليات قوية لتسوية حالات الإعسار من خلال إعادة الهيكلة والتخلص من الديون الحرجة لمنع الميزانيات العمومية الخاصة الضعيفة من عرقلة التعافي. وسوف يحتاج تنفيذ هذه الإصلاحات إلى مواصلة بذل الجهود كما سيستغرق وقتاً، وإن كان الوضع في لبنان، الذي يواجه تحديات جسيمة، يقتضي التنفيذ العاجل والحاسم للإصلاحات بشكل عام من أجل استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي. وفضلاً على ذلك، عند وضع أي إجراءات أخرى لدعم الاقتصاد على المدى القصير فينبغي تصميمها بحيث تتجنب أي إعاقة زائدة لإعادة توزيع العمالة. على سبيل المثال، فينبغي أن ينصب التركيز على إعادة ترويض العمالة بالمهارات المطلوبة وضمان توجيه الائتمان للقطاعات التي تمتلك مقومات الاستمرار.

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

وأكدت الجائحة أهمية وجود شبكات أمان اجتماعي قوية واسعة النطاق. وينبغي توسيع هذه الشبكات وتوجيهها بدرجة أعلى من الدقة في جميع بلدان المنطقة، بصرف النظر عما إذا كانت لا تزال تطبق إجراءات الإغلاق العام أو شرعت في إعادة فتح اقتصاداتها بحرص. علاوة على ذلك، أضرت الجائحة كثيرا بالعمالة غير الرسمية والمهاجرة غير المشمولة بالطرق التقليدية لتوصيل مساعدات شبكات الأمان الاجتماعية. ونظرا لارتفاع مستويات الأنشطة غير الرسمية في المنطقة، فإنشاء نظم المدفوعات الرقمية وبناء قواعد بيانات الحماية الاجتماعية لضمان تحديد المستفيدين وتوجيه الدعم لهم في الوقت المناسب، ينبغي أن يكونا في طليعة الأولويات متى انحسرت الأزمة الحالية.

وفيما بعد الجائحة والتعافي المباشر، ينبغي أن يتحول التركيز نحو إعادة بناء الهوامش الوقائية، ولا سيما من خلال تخفيض الدين العام وزيادة الاحتياطيات، وتشجيع بناء اقتصاد صلب وعادل. وكثير من بلدان المنطقة سيخرج من الأزمة بحيز ضيق على مستوى السياسات، وديون عامة كبيرة، وضغوط متزايدة على التمويل. وعلاوة على ذلك، فالالتزامات الاحتمالية، ولا سيما المتعلقة بالمؤسسات المملوكة للدولة، ربما أصبحت واقعا إذا طال أمد الجائحة. ومن أجل تخفيف آثار هذه المخاطر، سيكون استئناف الضبط المالي تدريجيا بالارتكاز على إطار المالية العامة متوسط الأجل مطلبا رئيسيا، إلى جانب إصلاحات الحوكمة وتعزيز مراقبة المؤسسات المملوكة للدولة. وسوف تؤدي الجائحة على الأرجح إلى تعجيل الجهود العالمية لتخفيف آثار تغير المناخ والرقمنة لأن بعض التغيرات التي شهدتها فترة الأزمة (مثل العمل من بُعد من خلال شبكة الإنترنت وتراجع حركة السفر) ستظل باقية بصفة دائمة. وفي هذا الصدد، ستكون مضاعفة جهود تنويع النشاط الاقتصادي ضرورية لإبعاد المنطقة عن اعتمادها على النفط (البلدان المصدرة للنفط ومن خلال تحويلات العاملين في الخارج) وجعلها تتحرك نحو بناء اقتصادات صلبة توفر مزيدا من فرص العمل.

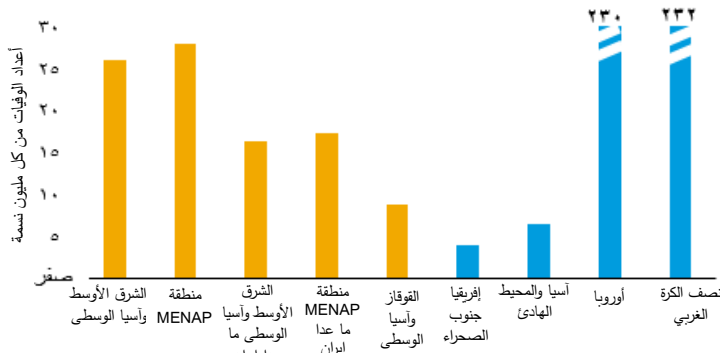
صندوق النقد الدولي بفعالية على تقديم الدعم للمنطقة وقد وافق بالفعل على صرف نحو ١٧ مليار دولار لبلدان في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى منذ بداية عام ٢٠٢٠. فحصلت كل من مصر والأردن وجمهورية قيرغيزستان وباكستان وتونس على مساعدة طارئة في ظل "أداة التمويل السريع" (RFI)، بينما حصلت أفغانستان وجيبوتي وجمهورية قيرغيزستان وموريتانيا وطاجيكستان وأوزبكستان على تمويل طارئ من التسهيل المُيسر المقابل وهو "التسهيل الائتماني السريع" (RCF). وهاتان الأداةان للتمويل الطارئ لا تقتضيان تحديد شروط لاحقة، بينما "التسهيل الائتماني السريع" يتيح الاستفادة من موارده بسعر فائدة صفري. واختار المغرب السحب من "خط الوقاية والسيولة" (PLL) لدعم احتياطياته الوقائية والمساعدة على تلبية الاحتياجات التي تنشأ من الصدمة. وتمت تهيئة البرامج الحالية المدعومة بموارد الصندوق في أرمينيا وجورجيا والأردن، وزيادة الموارد في حالة أرمينيا وجورجيا، لاستيعاب الإنفاق المرتبط بفيروس كوفيد-١٩. وعلاوة على ذلك، صدرت الموافقة مؤخرا على عقد اتفاق جديد مع مصر في ظل "اتفاق الاستعداد الائتماني" (SBA) مدته اثني عشر شهرا، بينما ساعد البرنامجان مع الأردن ومصر على حفز تمويل إضافي قدره ٥ مليارات دولار قدمه دانتون ريميون آخرون. وتعهد المانحون مؤخرا بتقديم مبلغ قدره ١,٨ مليار دولار لمساعدة السودان في سياق برنامج يتابعه خبراء الصندوق وهذا مثال قوي آخر على المساعدة متعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، فالصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT) لدى صندوق النقد الدولي أتاح تخفيف أعباء خدمة ديون أفغانستان وجيبوتي وطاجيكستان واليمن، بينما أصبحت الصومال مؤهلة لتخفيف أعباء ديونها في مارس ٢٠٢٠ في ظل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، متى استوفت معايير نقطة الإنجاز. وفي الفترة القادمة، ربما أتاحت "مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين" موارد مهمة للعديد من بلدان المنطقة التي تواجه نقصا في الموارد المالية فتساعد في الحفاظ على السيولة الدولية وتوجيه مواردها نحو مكافحة الأزمة الصحية. وحتى الآن، تقدمت ستة بلدان من المنطقة بطلب المساعدة لتخفيف الأعباء: أفغانستان وجيبوتي وجمهورية قيرغيزستان وموريتانيا وباكستان وطاجيكستان.

الإطار ١ - كوفيد-١٩ في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

تبين باستخدام البيانات المستمدة من أداة جامعة جونز هوبكنز لتتبع الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ التي كانت متاحة في ٢١ يونيو أن للجائحة على ما يبدو تأثير أقل على المنطقة (حيث تسجل ما يزيد على ١١٠٠ حالة من كل مليون نسمة) مقارنة بأوروبا ونصف الكرة الغربي (٤٥٠٠ حالة و ٣ آلاف حالة من كل مليون نسمة، على التوالي)، وإن كانت الأعداد فيها لا تزال أكبر من إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا. وأشد البلدان تضررا داخل المنطقة هما المملكة العربية السعودية وإيران، حيث تزيد الحالات فيهما على ٤٥٠٠ حالة و ٢٥٠٠ حالة من كل مليون نسمة، على التوالي. ومع ذلك، هناك من الأسباب ما يدعو إلى توخي الحرص في ترجمة البيانات نظرا لاختلاف مستويات جودتها وتباين القدرات على إجراء الفحوص بين بلد وآخر ومنطقة وأخرى.

الشكل البياني ١ في الإطار: مجموع الوفيات بمرض كوفيد-١٩

(وفيات تراكمية حتى ٢١ يونيو ٢٠٢٠)



المصادر: مركز جامعة جونز هوبكنز لعلوم وهندسة النظم؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

وفيما يتعلق بأعداد الوفيات - وهي من المرجح أن تخضع لعدد أقل من مشكلات القياس - يبدو أن تأثير الجائحة على المنطقة أقل نسبيا كذلك. وحسب الوضع في ٢١ يونيو، كان المرض في ٣١ بلدا من مجموع ٣٢ بلدا في المنطقة قد أفضى إلى ما يزيد عن ٢٢ ألف حالة وفاة. ويبلغ مجموع الوفيات من كل مليون نسمة في المنطقة حوالي ٢٦ حالة، وهذا المعدل أقل بكثير مما يزيد على ٢٠٠ حالة وفاة من كل مليون نسمة في أوروبا ونصف الكرة الغربي لكنه أعلى مما يتراوح بين ٤-٦ حالات في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا (الشكل البياني ١ في الإطار).

وقد جاء رد فعل المنطقة سريعا لاحتواء الجائحة. ففرض كثير من البلدان قيودا على الحركة وطبق إجراءات التباعد الاجتماعي قبل التأكد من وجود أي حالات إصابة لديها. وأوقفت المملكة العربية السعودية مناسك العمرة في مكة ورحلات زيارة المدينة

ومنعت الدخول إلى الأماكن الدينية في المدينتين في وقت مبكر اعتبارا من يوم ٢٦ فبراير. وأعلنت بعض البلدان حالة من الطوارئ على المستوى الوطني (أرمينيا وجورجيا والعراق والأردن وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وليبيا والمغرب والسودان) وفرضت إجراءات صارمة لاحتواء الفيروس، بما في ذلك العزل الذاتي الإجباري وحظر التجوال. واقتربت قواعد الحجر الصحي بتطبيق عقوبات صارمة على غير الممتثلين في بعض الأماكن، تتراوح بين غرامات مرتفعة وحتى الحكم بالسجن (الأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وفي نفس الوقت، اعتمدت البلدان كذلك إجراءات مبتكرة لاحتواء الفيروس، كزيارة الأطباء من خلال شبكة الإنترنت والتعقيم بواسطة أجهزة الروبوت في الإمارات العربية المتحدة، أو تكثيف الإنتاج المحلي من الكمامات في المغرب.

ومع مواصلة التحرك نحو فتح الاقتصادات مع توخي الحرص، تتنوع خطط سحب إجراءات الحجر فمنها ما هو تدريجي (في لبنان) ومنها ما يعتمد على الفصل الجغرافي بين المناطق منخفضة المخاطر والمناطق عالية المخاطر (إيران). ولا يزال معظم البلدان يطبق إجراءات التباعد الاجتماعي، وتُلزم الشركات بالامتثال بالإجراءات الاحترازية لكي تعود إلى ممارسة نشاطها. وارتداء الكمامات إجباري وذلك على الأقل في الأماكن العامة المغلقة في البحرين وجورجيا وكازاخستان والمغرب وقطر والإمارات العربية المتحدة، ويتعرض المخالفون لعقوبات صارمة منها السجن لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر في المغرب.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠٢١

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات			متوسط			
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠٠٠	
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١						
٣,١	٥,١-	٠,٥	١,٥	٢,١	٤,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٢,٩	٤,٧-	٢,٢	٢,٢	٢,٩	٥,٥	منه: النمو غير النفطي
٤,٥-	٥,٤-	١,٠	٣,٢	٠,٥-	٧,٤	رصيد الحساب الجاري
٨,٧-	١٠,٦-	٤,٠-	٢,٧-	٥,٧-	٢,٢	رصيد المالية العامة الكلي
٨,٩	٨,٣	٧,٩	٩,٣	٧,٠	٧,٠	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
٣,٩	٧,٣-	٠,٨-	٠,١	١,٢	٤,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٣,٥	٦,٨-	١,٨	١,١	٢,٢	٦,٠	منه: النمو غير النفطي
٤,٤-	٥,٤-	٣,٢	٦,٦	١,٨	١٠,٧	رصيد الحساب الجاري
٩,١-	١١,٤-	٢,٩-	١,٢-	٥,٣-	٤,٧	رصيد المالية العامة الكلي
٨,٣	٧,٢	٧,٦	٨,٧	٣,٦	٦,٩	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ما عدا بلدان الصراع وإيران						
٢,٦	٧,٤-	١,١	١,٦	٠,٥-	٥,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٣,٤	٧,١-	٢,٦	٢,٠	١,٥	٦,٨	منه: النمو غير النفطي
٥,٨-	٧,٠-	٣,٩	٦,٩	١,٣	١٢,٦	رصيد الحساب الجاري
٩,٦-	١٢,٠-	٢,٤-	١,٠-	٥,٥-	٥,٩	رصيد المالية العامة الكلي
٢,٩	١,٥	٠,٨-	٢,١	٠,٩	٣,٦	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)
منها: مجلس التعاون الخليجي						
٢,١	٧,١-	٠,٥	٢,٠	٠,٤-	٤,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٣,٠	٧,٦-	٢,٤	٢,٠	١,٩	٦,٤	منه: النمو غير النفطي
٢,٩-	٣,٩-	٥,٦	٨,٦	٢,٨	١٤,٢	رصيد الحساب الجاري
٨,٠-	١٠,٥-	٢,١-	١,٦-	٥,٧-	٧,٤	رصيد المالية العامة الكلي
٣,٢	١,٣	١,٤-	٢,١	٠,٣	٢,٩	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان						
١,٨	١,١-	٣,٠	٤,٣	٤,٠	٤,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٤,٦-	٥,٢-	٥,٥-	٦,٤-	٦,٧-	٢,٤-	رصيد الحساب الجاري
٧,٨-	٨,٧-	٧,٣-	٦,٩-	٦,٧-	٥,٨-	رصيد المالية العامة الكلي
٩,٨	١٠,٢	٨,٥	١٠,٣	١٤,٤	٧,٧	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١						
٣,٤	٥,٧-	٠,٣	١,٠	١,٧	٤,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)
٣,٢	٥,٣-	٢,٣	١,٧	٢,٦	٥,٦	منه: النمو غير النفطي
٤,٨-	٥,٨-	١,٤	٤,١	٠,٢-	٨,٠	رصيد الحساب الجاري
٨,٩-	١٠,٨-	٣,٦-	٢,٣-	٥,٧-	٢,٧	رصيد المالية العامة الكلي
٩,١	٨,٠	٨,١	١٠,١	٧,٤	٧,٠	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)
العالم العربي						
٣,٥	٥,٧-	١,٩	٢,٤	١,٢	٤,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)

مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

٦,٠	٢,١	٢,٥	٣,٠	٥,٢-	٣,٠	منه: النمو غير النفطي
٨,٩	٠,٩-	٣,٨	١,٤	٦,٩-	٥,٩-	رصيد الحساب الجاري
٣,١	٦,٤-	٢,٤-	٣,٢-	١١,١-	٩,٤-	رصيد المالية العامة الكلي
٤,٨	٦,٩	٥,٨	٢,٤	٤,٥	٥,٨	التضخم (المتوسط السنوي)؛ (%)

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١-٢٠٢١ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملحوظات: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس/ ٢٠ مارس) حتى عام ٢٠١١، و٢١ ديسمبر/ ٢٠ ديسمبر وما بعده، وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

مجلس التعاون الخليجي يشمل: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المستوردة للنفط تشمل: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والصومال والسودان وسوريا وتونس.

العالم العربي يشمل: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢١-٢٠٠٠

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات						متوسط ٢٠١٦-٢٠٠٠	
٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧			
منطقة القوقاز وآسيا الوسطى							
٤,٤	١,٥-	٤,٨	٤,٣	٤,٠	٧,٤	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	
٥,٠-	٦,٤-	١,٥-	٠,٢	٢,٣-	٠,٢	رصيد الحساب الجاري	
٣,٥-	٥,٦-	٠,٦	٢,٠	٢,٨-	١,٦	رصيد المالية العامة الكلي	
٦,٣	٧,٨	٦,٨	٨,٣	٩,٤	٩,١	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)	
البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى							
٤,٢	١,١-	٤,٦	٤,٢	٣,٨	٧,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	
٣,٥	١,١-	٥,٣	٣,٩	٣,٢	٧,٩	منه: النمو غير النفطي ^١	
٤,٥-	٥,٩-	٠,٩-	١,٤	١,٩-	١,٥	رصيد الحساب الجاري	
٣,٣-	٥,٤-	٠,٨	٢,٥	٢,٧-	٢,٤	رصيد المالية العامة الكلي	
٦,٦	٨,١	٧,٢	٩,٠	١٠,٠	٩,٤	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)	
البلدان المستوردة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى							
٥,٩	٤,٦-	٦,٢	٥,٣	٦,٠	٦,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	
٨,٠-	١٠,٢-	٥,٦-	٨,١-	٤,٦-	٨,٨-	رصيد الحساب الجاري	
٤,٤-	٧,٣-	١,٤-	١,٩-	٤,٠-	٣,٠-	رصيد المالية العامة الكلي	
٣,٩	٥,٣	٤,٠	٢,٧	٤,٦	٦,٧	التضخم (المتوسط السنوي؛ %)	

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ إجمالي البيانات لأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان. ولا تتوافر بيانات عن إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالنسبة لأوزبكستان.

البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان.

البلدان المستوردة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان، وطاجيكستان.